واقع التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم في المملكة العربية السعودية

إعداد
يوسف محمد موسى العمري
كلية التربية /جامعة ام القرى/مكة المكرمة /المملكة العربية السعودية
١٤٣٩/١٤٣٨

المقدمة :

أصبح التعليم هو الأداة الفاعلة والمؤثرة في علمية التنمية على اعتبار أن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في حركة التقدم والتنمية ، وصارت الدول تقارن تقاس تقدمها ليس بما لديها من موارد طبيعية وثروات في باطن الأرض أو خارجها بل تقاس بمدى قدرتها على استغلال هذه الموارد لمقابلة متطلبات سكانها ، وكمثال لذلك نجد دولة كاليابان لا تمتلك ثروات طبيعية كالبترول أو الغاز أو الذهب وليست لها موارد زراعية مهمة ولكن تمتلك العنصر البشري المتعلم والمؤهل الذي مكنها بمهاراته أن تكون من أكثر الدول تقدما ، والصين هي الأخرى مثل متميز للاستناد على العنصر البشري في إحراز التقدم فهي بالرغم من ثرواتها الطبيعية المتوفرة إلا أن ثروتها من العنصر البشري كماً وكيفاً كانت الركيزة فيما وصلت إليها الآن من نمو وتقدم ٠(نصرالله ، ٢٠٠٠م)

ومن خلال أهمية التعليم كأحد الركائز الأساسية لتأهيل الموارد البشرية للقيام بدورها في التنمية جاءت عناية قطاع الأعمال بضرورة إيجاد تخطيط و تنسيق بينه وبين الجهات المعنية بالتعليم على أساس أن مخرجات هذه الجهات هي من المدخلات الرئيسية لقطاع الأعمال وأن الاستثمار في التعليم قد أصبح من الأنشطة التي يمارسها القطاع الخاص ، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي المتمثل في إتاحة فر ص التوظف للخريجين الجدد بهدف الإقلال من معدل البطالة إلى أدنى حد ممكن (فهمي ،٢٠٠٤م)

مشكلة الدراسة :

إن أي نجاح يتحقق في هذا العالم الكوني لا يتحقق لمجرد الصدفة والحظ وإنما لتخطيط مسبق مدروس يعمل فيه بإتقان ورؤية واضحة المعالم ومنه الى تنفيذ لكل تلك المخططات التي من شأنها أن ترتقي بها المجتمعات والمنظمات .(حافظ ، ١٩٦٥ م)

ولقد قامت دول عديدة باستحداث خطط وطنية للتنمية البشرية والاقتصادية ، عمادها التعليم بجميع مستوياته بالتزامن مع آليات لتعزيز البحوث العلمية وعمليات الابتكار والإبداع ،ومترافقة مع تشريعات لتعزيز فرص الاستثمار وتنويع مجالات الاقتصاد والإنتاج أدت إلى نهضة اقتصادية شاملة وزيادة في معدلات النمو وإيجاد آلاف فرص العمل الجديدة ، مما ساهم في تقليص معدلات البطالة فيها ، وأبلغ مثال على هذه الدول ، هي الصين ، الهند ، البرازيل ، تركيا . ولكن دول أخرى لم تستطع بناء اقتصادها على أسس متينة وثابتة ، فغدت عرضة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المترافقة مع تدني معدلات الدخل وزيادة

في معدلات الفقر والبطالة،ما أدى إلى تفشي ظواهر خطيرة كالفوضى والفساد. ٠(نصرالله ، ٢٠٠٠م)

وفي هذا المجال نجد أن مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية بالمملكة واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الشباب. لقد أصبحت قضية بين التعليم وسوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية حيوية كبرى في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم.

وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية :

١- ما أهمية التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم ؟

٢- ما واقع التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم ؟

٣- كيف يمكن تفعيل التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم ؟

أهداف البحث

١- معرفة أهمية التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم .

٢- معرفة واقع التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم.

٣- معرفة كيفية تفعيل التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم.

حدود الدراسة

يتم إجراء البحث في ضوء المحددات التالية :

١- الحدود الموضوعية :

يقتصر البحث على التخطيط للتنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم بين الواقع والمستقبل .

٢- الحدود المكانية :

يقتصر البحث على المملكة العربية السعودية.

٣- الحدود الزمانية :

يتم العمل على الدراسة خلال الفصل الثاني للعام : ١٤٣٨/١٤٣٩هـ .

منهج الدراسة

بحث مكتبي يعتمد على المراجع والرسائل العلمية والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة .

الإطار النظري

المبحث الأول : أهمية التنسيق بين التعليم و جهات العمل

لم تعد مؤسسات التعليم العام و العالي في العصر الحديث قاصرة على المحافظة على التراث الثقافي ونقله من حين إلى آخر، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة، وتساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمد سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته (الداود، ٢٠٠٧م).

ولقد هدفت استراتيجية خطة التنمية الثامنة، ١٤٢٥هـ-١٤٣٠هـ لتنمية التعليم العالي في المملكة الى تطوير أطر التعاون والتفاعل والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الأهلي .

وتستند أهمية التخطيط للتنسيق بين قطاعي التعليم وجهات العمل الى عدة دوافع أهمهـــا ما يلي (منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٠م)

١) الحاجة إلى المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل :

اقتضت عملية التنمية الشاملة التي اتجهت إليها البلاد بخطى سريعة لبناء وتطوير البنية الأساسية وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية إلى الحاجة إلى أعداد كبيرة من مختلف التخصصات خاصة العملية والفنية إلا أن مخرجات المنشآت التعليمية كانت قاصرة دون الوفاء باحتياجات سوق العمل من هذه التخصصات مما كان عائقا اضطرت معه المنشآت إلى استقدام العمالة الأجنبية ، ويتطلب الأمر وجود صيغة للتنسيق بين كل من الجهات المعنية في قطاع الأعمال وقطاع التعليم لتحديد التخصصات التي يتطلبها سوق العمل في الأمدين الحالي والمستقبلي ووضع خطط ومناهج التعليم على ضوئها بما يضمن ربط التعليم بواقع سوق العمـــل

٢) مسؤولية القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية :

اتجهت سياسات التشغيل في المملكة في العشر سنوات الأخيرة إلى إناطة المسؤولية الرئيسية في تدبير فرص العمل للعمالة المواطنة الباحثة عن عمل إلى القطاع الخاص نظرا لاستيعاب القطاع الخاص للنسبة الغالبة من إجمالي العمالة المدنية والتي تراوحت بين ٨٦,٦% إلى ٩٥,٩% في الفترة من عام ١٣٩٠الى عام ١٤٢٠هـ وبسبب اكتفاء معظم القطاعات الفرعية المكونة للقطاع الحكومي لاحتياجاتها الوظيفية كما أن معدل النمو في حجم العمالة بالقطاع الخاص يزيد كثيرا عن هذا المعدل في القطاع الحكومي حيث بلغ ٤% في نهاية خطة التنمية الخامسة عام ١٤١٥هـ مقابل ١,٤% فقط في القطاع الحكومي ٠

وأشارت خطة التنمية السادسة إلى أن مدى نجاح ما تحققه التنمية من إنجازات في المستقبل يتوقف على مدى ما تحققه من نجاح في توظيف القوى العاملة السعودية وما يوفره القطاع الخاص من فرص عمل لهم ، وقد حدد حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال فترة الخطة ١٤١٥/١٤١٤ – ١٤٢٠/١٤١٩هـ وفقا للمستوى التعليمي بنحو ٦٥٩,٩ ألف فرد أنيط للقطاع الخاص تدبير ٤٦٦,٦ ألف فرصة عمل عن طريق الوظائف الجديدة ووظائف الإحلال مقابل ٤٤,٦ ألف فرصة عمل يدبرها القطاع الحكومي ، مع مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في توفير الوظائف الناشئة عن الاستبدال والتي قدرت بنحو ١٤٨,٧ألف وظيفة ٠ وحتى يتوافر للقطاع الخاص إمكانية القيام بمسؤوليته عن توفير النسبة الغالبة من فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل فان الأمر يتطلب تحقيق التوافق بين احتياجاته الوظيفية ونوعيات وتخصصات الخريجين والخريجات ٠

٣) الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :

يترتب على وجود التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال وبلوغ التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل نتيجة لهذا التعاون ، تحقيق مجموعة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية منها :

- الاستقرار في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على عمالة وطنية لا تتأثر بتغيرات أسواق العمل الخارجية ٠
- زيادة القدرة الذاتية للعمالة الوطنية من خلال التدريب على رأس العمل وتراكم الخبرات نتيجة للممارسة العملية ٠
- استفادة الاقتصاد الوطني من حجم التحويلات للدخول التي يقوم أفراد العمالة الأجنبية بتحويلها خارج المملكة ٠
- ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي من قبل العمالة الوطنية على السلع والخدمات مما يسهم في سرعة الدورة الاقتصادية وسريان التدفقات المالية في أوعية الاقتصاد الوطنـــي
- تأكيد وتثبيت الاستقرار الاجتماعي والأمني نتيجة للحد من معدلات البطالة بين المواطنين في سن العمل ٠

٤) الرغبة في تطوير منتجات وخدمات قطاع الأعمال :

تتبع المملكة سياسة الاقتصاد الحر حيث لا توجد قيود على الاستيراد تجاه المنتجات الأجنبية مما يتيح لها منافسة المنتجات المحلية ، وهذا يتطلب إكساب المنتجات المحلية القدرة على هذه المنافسة عن طريق رفع مستوى جودتها والاستفادة من النظم الإدارية والتشغيلية المستحدثة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الإنتاجية والخدمية خصوصا وأنه مع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والالتزام بمبادئها واتفاقياتها فانه سوف تزيد حدة هذه المنافسة مما يتطلب زيادة القدرات الإدارية والتقنية والتسويقية للمنشآت ، وهذا يتطلب الاستفادة من الإمكانات العلمية المتاحة في الجامعات والمراكز البحثية للإسهام في تحقيق التطوير المنشود ٠

٥) الحاجة إلى زيادة الاستثمار في التعليم :

مع تزايد معدلات النمو السكاني وارتفاع الوعي بأهمية التعليم والرغبة في استكماله من التعليم العام إلى التعليم العالي، ففي الوقت الذي تتجه فيه الدولة لترشيد الإنفاق نتيجة للضغط الناشئ على الإيرادات العامة بسبب تذبذب أسعار البترول ، مع إناطة المسؤولية الكبرى لتحقيق أهداف التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية للقطاع الخاص ، لذا فمن الأهمية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم مع ضرورة تحقيق التنسيق المتكامل في هذا الصدد مع الأجهزة الحكومية المعنية خاصة التعليمية للأسباب التالية :

- أن الدولة لا تستطيع الاستمرار في إنشاء جامعات حكومية لاستيعاب هذا الكم الهائل من خريجي المدارس الثانوية .
- أن سياسة العولمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص والخصخصة وغيرها من السياسات تؤكد اهتمام الدولة بزيادة دور ومسؤوليات القطاع الخاص.
- أن التعليم العالي الآن بحاجة الى حجم كبير من الاستثمارات لتحقيق مواكبته للتقنيات المستحدثة والمتغيرة في تنفيذ العملية ٠
- أن إنشاء كليات أهلية محلية سيوفر ما ينفق على ابتعاث الطلاب للتعليم بالخارج مع تجنب المخاطر التي تصاحب هذا الابتعاث من وجودهم في مجتمعات قد تختلف عاداتها وتقاليدها عن عادات وتقاليد مجتمعنا ٠

المبحث الثاني : واقع التنسيق بين التعليم و جهات العمل .

يقوم التعليم العالي على توفير القوى البشرية الماهرة والمتخصصة التي تتطلبها خطط التنمية بالمملكة، وقد سعت مؤسسات التعليم العالي إلى التوسع في مدخلاتها لتحقيق تزايد مستمر في عدد خريجيها ليشغلوا مواقع مختلفة في قطاعات الإنتاج والخدمات الحكومية والأهلية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١م).

ونظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كان منذ نشأته حريصاً على تفعيل دوره في تحقيق التنمية الوطنية، والاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة، ويتضح ذلك من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتنويع التخصصات التي تقدمها(وزارة التعليم العالي، ٢٠١١م).

لقد كان سوق العمل في المملكة يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيرة، حيث بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات. وكان معظم الخريجين في السنوات الماضية يستوعبون في منظومة التربية والتعليم، ولكن ذلك تغير باكتفاء المؤسسات التربوية من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات.

وفي الوقت الراهن تمثل قضية توظيف السعوديين هاجساً على المستوى الرسمي والشعبي لا سيما في غياب آلية علمية لتحديد الحجم الحقيقي للبطالة ومستواها بالنسبة للراغبين في العمل من السعوديين، وتبقى هذه القضية أسيرة لعدد من الفرضيات السائدة يأتي في مقدمتها عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من جهة وعزوف القطاع الخاص عن توظيف العمالة السعودية في ظل وجود البديل الأجنبي الذي يمتلك المهارات المطلوبة ويتحلى بالالتزام والانضباط في العمل ويتميز بالتكلفة الرخيصة من جهة أخرى (صائغ، ٢٠٠٣م).

حيث "لا تزال مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف، وتحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في سوق العمل" (الزهراني، ١٤٢٣هـ).

ويؤكد (بطانة، ٢٠٠١م) على أن الانفصام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في كثير من الدول النامية أدى إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص، نظراً لانخفاض نوعياتهم، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع وتقلص دور الحكومات كجهات موظفة لمخرجات التعليم العالي.

وخلاصة القول يمكن وصف التنسيق بين جهات العمل ومؤسسات التعليم بأنها ضعيفة حيث أن سوق العمل له متطلباته المتجددة والمتطورة في هذا العصر يقابلها مؤسسات تعليمية متدنية الكفاءة قليلة الإنتاجية المعرفية وضعيفة في العائد الإجمالي

المبحث الثالث : تفعيل التنسيق بين التعليم وسوق العمل

من التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم العالي والمهني ومخرجاته على صعيد التنمية والحدّ من البطالة ، هو تحدي التكيف مع عالم العمل والإجابة على تساؤلاته .

فالاقتصاد العالمي الجديد القائم على الابتكار والإبداع والمعرفة والتقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وما رافق ذلك من تأسيس شركات كبرى أو صغرى واندماج أخرى في شركات متعددة التمويل والمهام ، والتمركز في مراكز قريبة من المدن أو نائية إقليمية أو دولية ... وتعديل مسالك الإنتاج الصناعي واعتماده على الذكاء الاصطناعي والعمل عن بعد .. وغير ذلك مما تفرضه التكنولوجيا المعاصرة ... أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في طبيعة ومواصفات الوظائف التي يحتاج إليها عالم الأعمال والإنتاج وفي المعارف والمهارات المكتسبة خلال عملية التعلم في التعليم العالي والمهني . (فرجاني، ٢٠٠٥م)

لذلك كان يجب التخطيط للتنسيق بين مؤسسات التعليم بجميع فروعها وجهات العمل .

ومن هنا نجد أن هناك وسائل وأساليب تمكن العمل عليها والتي من شأنها تحقيق التنسيق بين مؤسسات التعليم وجهات العمل.

أولاً التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في علاقتها مع عالم العمل :

- تحديد أهدافها بما يتلاءم مع الخطط الوطنية للتنمية البشرية والاقتصادية ، وتوصيف شهاداتها ومستوى درجاتها وتنويعها.
- وضع هياكل وآليات لها مصداقية للتقييم والاعتماد وضبط الجودة ، وإخضاع نفسها لمؤسسات التقييم والاعتماد الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصدقية .
- المساعدة في توسيع قاعدة التعليم المهني والتقني والارتقاء بمستوياته التعليمية وتوصيف شهاداته وتعديل برامجه لتنسجم مع الخطط الاقتصادية والإنمائية الوطنية الموجودة ، وخلق مسارات أكاديمية تطبيقية ، أو أطر وسطى بين التعليم العالي البحثي والتعليم العالي التطبيقي أو المهني بما يخدم حاجات التنمية والعمل على المشاريع التنفيذية .
- المساعدة في وضع خطط النهوض الاقتصادي ، وفي توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة التي تخلق فرص عمل ووظائف جديدة ، ورصد تطور أسواق العمل الحالية والمستقبلية .
- العمل على استحداث مراكز لتسويق الأبحاث العلمية وربطها بالمؤسسات الصناعية والخدماتية وإقناع قطاع الأعمال بجودتها وقيمتها .
- تعديل برامجها التعليمية بشكل مستمر لتجاوب على حاجات سوق العمل ، وتوفر للمتخرج القدرة على الدخول إلى سوق العمل دون الحاجة إلى معارف إضافية كثيرة .
- أن تشارك مع قطاع الأعمال في اتخاذ القرارات المناسبة أن في إدارة المؤسسات التعليمية أو في تمويلها أو في فتح اختصاصات جديدة ومسارات تعليم إضافية . (الأنصاري ، ٢٠١٠م)

ثانياً : التحديات التي تواجه البرامج التعليمية في علاقتها مع أسواق العمل :

في مواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي والعلاقة المتبادلة بينه وبين عالم العمل يتوجب على خبراء التعليم العالي أن يبادروا إلى تحديد السياسات العامة والخاصة للبرامج التعليمية في الكليات والاختصاصات والمقررات التعليمية لكي تستجيب لهذه التحديات وتجاوب على احتياجات أصحاب العمل وتسهل عملية الانتقال من العالم الأكاديمي إلى العالم المهني ، وتساهم في تنفيذ خطط التنمية البشرية والاقتصادية ، لذلك يجب على البرامج التعليمية أن :

- تُساهم في تحقيق أهداف السياسة العامة والرؤية الاقتصادية للدولة وللخطط الإنمائية الموضوعة ، حسب كل فرع وكل اختصاص : في هذا الإطار ، تضع غالبية الدول أهدافاً وخططاً إنمائية وتطويرية للتنمية الاقتصادية والبشرية ، وتدعو كافة المؤسسات التعليمية إلى المساهمة في تحقيقها ، فلا جدوى من فتح كليات في صناعة واستخراج المعادن والنفط مثلاً ، في بلدان لا تتمتع بموارد طبيعية. وعلى العكس ، فمن الضروري تشجيع تنويع الاختصاصات التي تخدم القطاعات الاقتصادية الناشطة في الدولة ، أو التي يجب إنعاشها وعلى سبيل المثال ، وضعت الصين سياسة عامة للتعليم العالي وبرامجه تقضي " بإنعاش الصين بواسطة التعليم العالي " ، كما وضعت ماليزيا سياسة وخططاً للتعليم العالي تهدف إلى " بناء اقتصاد معرفي " ... وعدلت برامجها التعليمية على هذا الأساس .
- تدعو إلى احترام القوانين والتشريعات ، واحترام البيئة وحماية الملكية العامة والخاصة : فالجامعة هي المكان الملائم لتعزيز ثقافة احترام القانون والبيئة لدى الأجيال الناشئة ، والتركيز على هذه النشاطات من ضمن النشاطات التعليمية .
- تؤهل المتخرج على القدرة على مواجهة المشاكل وحلها : فالبرامج التعليمية يجب أن تزود المتخرج بالمعلومات العلمية الوافية ، وتمنحه القدرة على التحليل والاستقراء والنقد وابتكار الحلول .
- تسمح للطالب والمتخرج بإنتاج مهارات معرفية وفنية ملائمة للمنافسة مع خريجي الجامعات والمعاهد الأخرى الوطنية والعالمية .
- تسمح للمتخرج بإنتاج المعرفة وتساهم في تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع لديه .
- أن تكون نظرية وتطبيقية ، علمية وعملية تراعي حاجات سوق العمل والمجتمع .
- تزود المتخرج بثقافة علمية تؤهله للحصول على المعرفة المتعددة المصادر والجوانب ، وأن تسمح له بمتابعة تأهيله وتعليمه طوال حياته.
- أن تزود الطالب بالإحساس بالمسؤولية وبالشخصية المعنوية المستقلة وبالثقة بالنفس ، وتنمي لديه ثقافة التواصل والحوار والعمل مع الآخرين ضمن " فريق عمل " متجانس .

- أن تكون مرنة بحيث يتم تعديلها بسهولة ، وأن تكون تكاملية في الاتجاهين بين التعليم العالي والتعليم العام ، وأن تسمح بالحراك الأكاديمي ، وتتكامل مع المقررات والمهارات التطبيقية من عالم العمل .
- أن تمنح المتخرج القدرة على الدخول إلى سوق العمل دون الحاجة إلى عمليات تدريب وتأهيل إضافية وطويلة ، كما تمنحه القدرة على منافسة خريجي الجامعات الأخرى والتفوق عليهم بالمعرفة اللازمة للحصول على فرصة عمل ...
- أن تزود المتخرج بالقدرة على استيعاب التقنيات الحديثة والتعامل معها .
- أن تمنحه القدرة على إغناء ثقافته بلغات أجنبية أخرى.
- أن تعزز لديه حب البحث والاستكشاف والنقد واستنباط الحلول (زعبلاوي وآخرون ،٢٠٠٩م) .

ثالثاً : التحديات التي تواجه خريجي التعليم العالي في علاقتهم مع سوق العمل :

إنطلاقاً من ملامح أسواق العمل الناشئة والتطورات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الحاصل ، أصبح من واجب التعليم العالي أن يعمل على أيجاد متخرج يتمتع بالمواصفات التالية :

- أن يكون قادراً على التواصل والحوار مع الآخرين ، وأن يتمتع بالثقة بالنفس والحس الاجتماعي والوطني :

يعتبر التواصل مع البشر مع الآخرين المترافق مع الثقة بالنفس والتواضع والإحساس بالمسؤولية من أهم عوامل النجاح في تحمل المسؤولية وفي القدرة على إقناع الغير لإيجاد أفضل الحلول للمواضيع المطروحة . وتشكل الثقافة العالية للمتخرج وإلمامه باللغات الأخرى إحدى وسائل التواصل والتخاطب والإقناع .

- أن يتمتع بحس المسؤولية وبالشخصية المعنوية المستقلة :

على المتخرج – الموظف أن يحسن أداء وظيفته وأن يتحمل مسؤوليتها بكل جدارة ، وأن يوحي إلى رؤسائه بالقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة ، وهذا ما يجب أن يعتاد عليه خلال دراسته ، وأن يتدرب على كيفية التعامل مع الحالات الطارئة والاستثنائية والخاصة .

- أن يتمتع بعقلية الشراكة وبالقدرة على العمل ضمن فريق عمل موحد التطلعات والأهداف :

يرتبط ذلك بقدرته على الحوار والتخاطب والإقناع عند طرحه للمواضيع وللحلول ضمن فريق عمله .

- أن يكون متحركاً قادراً على تطوير معارفه والقيام بأعمال مختلفة :

يجب أن يزود المتخرج بثقافة عامة حول اختصاصه ، بحيث يستطيع تطوير معارفه الإضافية عند الحاجة ، كما يجب أن يزود بالقدرة على البحث والتأويل والنقد والمتابعة لتعميق معارفه في مواضيع أخرى معينة خارج نطاق تخصصه .... فالجامعة لا يمكن أن تزود المتخرج بجميع المعلومات المطلوبة التي تعترضه خلال مسيرته المهنية ، بل يجب عليها أن تجعله في وضع يستطيع معه إغناء معارفه عند الحاجة وفي أي موضوع يتعلق بعمله أو باختصاصه .

- أن يكون قادراً على استيعاب التطورات التكنولوجية ويتفاعل معها :

يواجه المتخرج خلال عمله ، إمكانية استخدام أو تطويع التكنولوجية المتجددة لصالح الأعمال التي يقوم بها ، لذلك يجب أن يكون بوسعه استيعاب هذه التكنولوجيات والتفاعل معها واستخدامها وهذا يوجب أن تكون البرامج التعليمية مزودة بالمبادئ الأولية للتقنيات الحديثة والمساعدة .

- أن يكون قادراً على المساهمة في عملية الابتكار والإبداع :

يعتبر هذا الموضوع من التحديات التي تواجه المتخرج أثناء قيامه بمهامه الوظيفية ، حيث يجب ألا يقتصر تأهيله على استخدام الطرائق الكلاسيكية في العمل أو الاكتفاء باستخدام التكنولوجيا ،بل يجب أن تسمح له معارفه بابتكار الحلول والمساهمة في عملية الابتكار والإبداع لكي يصبح منتجاً للأفكار الجديدة وللأدوات والتكنولوجيات وليس فقط مستخدماً لها . ويعتبر هذا التحدي من أهم التحديات التي تواجه متخرجي دول العالم الثالث ، حيث التكنولوجيا مستوردة والثقافة العملية ضعيفة ، وهذا يستوجب إدخال تعديلات جذرية على البرامج التعليمية تجعل من عمليات التدريب والتأهيل المهني والتقني أساسية ومن صلب البرنامج التعليمي وأن تزرع لدى الطلاب منذ السنوات المدرسية الأولى حب الإطلاع والمعرفة والتعامل مع الآلات والتجهيزات . كما يجب تأسيس معاهد تقنية جانبية تساعد في عملية هضم التكنولوجيا وإعادة إنتاجها ، وتعلم الطلبة على طرائق الابتكار والإبداع والإنتاج وكيفية العمل ضمن فريق عمل تقني يؤدي كل دوره في عملية بحثية متواصلة .

- أن يكون قادراً على متابعة تأهيله وتعليمه طوال حياته المهنية:

يجب تزويد المتخرج ليس فقط بالمعلومات الأساسية في الاختصاص المحدد بل بالمعلومات العامة التي تخول صاحبها إغناء معارفه ومتابعة تعليمه طوال حياته المهنية وأثناء تأدية مهامه الوظيفية ، فلا يجب أن يكتفي صاحب المهنة بالمعرفة التي اكتسبها خلال الدراسة ، بل عليه اغناؤها ونقلها إلى الآخرين من العاملين تحت إشرافه ، كما عليه أن يتدرب على كيفية قراءة الكتب المساعدة ودليل استعمال الأجهزة ، وأن يحلل ويستخلص النتائج ... وهذا ما سيساعده على إغناء معارفه في المستقبل لذلك يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تراعي هذا الجانب من التأهيل الأكاديمي وتزود الطالب بالمعارف الضرورية التي تسمح له بمتابعة تعليمه وتأهيله خلال عمله وطوال حياته .

- أن يستطيع التكيف مع عالم العمل في إطار العولمة ، وأن يكون قادراً على التكيف مع مختلف الحضارات والثقافات :

لعالم العمل متطلبات كثيرة ولأربابه ومدراء العمل طرائق مختلفة في التعبير والتنفيذ والتفكير ، لذلك فعلى الموظف – المتخرج أن يكون قادراً على التكيف مع مختلف حاجات ومتطلبات أرباب عمله أو مدرائه ، وهذا يتطلب منه قدرة وإرادة وذكاء يستطيع معها الاستجابة وتنفيذ ما يطلب منه بطريقة ترضي (الأنصاري ، ٢٠١٠ م)

رابعاً : التعاون بين الجامعات وأرباب العمل :

أدت زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مختلف الدول إلى حدوث تزاحم في جذب الطلاب وإلى تفاوت في مستوى الخريجين إضافة إلى مشكلة تمويل أساسية يجب إيجاد الحلول الممكنة لها للمحافظة على استقرار المؤسسات التعليمية ، وجذب الخبرات الكفوءة إليها ، وتأمين البنى التحتية المتطورة من مختبرات ومكتبات وتجهيزات وغير ذلك . وهنا يكمن دور عالم العمل في ضخ الخبرات التطبيقية إلى قطاع التعليم العالي وإقامة قطاع مشترك ضمن المؤسسة التعليمية يساهم فيه عالم العمل بتأمين الأعمال التطبيقية وتوفير ما يلزم من معدات وتجهيزات ، بينما يتولى الأكاديميون مهمة تزويد الطالب بالمعارف الضرورية وإنتاج البحوث العلمية والابتكارات لصالح قطاع الأعمال . (فرجاني ، ٢٠٠٤ م)

ومع تقلص التمويل الحكومي للجامعات في معظم الدول ، وجب العمل على إيجاد موارد مالية جديدة عن طريق المشاركة في قطاع العمل والإنتاج مما استدعى إقامة علاقات تعاون مميزة بين قطاعات الأعمال والإنتاج والمؤسسات التعليمية لما فيه مصلحة الجانبين .

إن إقامة هذا التعاون يؤدي في الوقت عينه إلى نوع من الاستقرار المادي والمعنوي للأساتذة بجعلهم يمارسون البحث العلمي بجدية أكبر ، خصوصاً وأن مردوداً مالياً إضافياً سيتأمن لهم وللطلاب كنتيجة للخدمات البحثية التي يقدمونها . (حافظ ، ١٩٦٥ م)

إن طرح الموضوعات التي تعترض عالم العمل على المؤسسات الجامعية ، يعتبر خطوة مهمة في التعاون بينهما ، يستفيد منها عالم العمل نتيجة الخدمات والحلول والاستشارات التي يوفرها الباحثون في الجامعة ، وتستفيد الجامعة والأساتذة والطلاب من التجهيزات أو من المردود المالي الذي يوفره عالم العمل في مقابل الخدمات التي تؤمنها المؤسسات التعليمية .

ومن الملاحظ أن الدول النامية تعاني من مشكلة ارتفاع كافة الإنفاق على التعليم وكلما كانت الدولة فقيرة كلما زادت التكلفة النسبية لكل طالب مقدرة بالنسبة المئوية المخصصة للتعليم من الناتج القومي الإجمالي ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الأقساط وإلى حصر التعليم العالي الجيد بطبقة معينة من الطلاب دون إعطاء الفرصة للجميع من مختلف الفئات الاجتماعية وفقاً لمؤهلاتهم العلمية . وهنا يمكن تدخل قطاع الأعمال والإنتاج ، عن طريق إعطاء منح ومساعدات للطلاب خصوصاً للمتفوقين منهم وتوجيههم ليوظفوا معارفهم لاحقاً في خدمة مؤسساته عملية إعطاء المساعدات تكون إما مباشرة أو عن طريق العمل على مشاريع تخص هذا القطاع الذي يعرضها على الطلاب وتشكل في الوقت نفسه تدريباً مهنياً لهم .

وقد يحصل أن توصي بعض المؤسسات الاقتصادية بعدد معين من الخريجين وتتبنى دراستهم منذ البداية ، بالاتفاق مع مسؤولي الأقسام في الجامعات أو مع الأساتذة المشرفين عليهم ، خصوصاً في مراحل الدراسات العليا والتحضير للدكتوراه مما يسمح بنمو علاقة وثيقة بين الطالب والمشرف عليه من جهة مع عالم العمل والإنتاج من جهة أخرى . تخدم هذه العلاقة كلا الجانبين ويوظف الناتج العلمي لدى المؤسسة الممولة للمشروع . (نصر ، ٢٠٠٠م)

أما بالنسبة لدول العالم الثالث التي تعاني من ضعف في عدد وقدرة المؤسسات الإنتاجية ، فإننا نلاحظ استقلالية وعدم تعاون بين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل . وهنا تقع المسئولية أيضاً على الحكومات التي لا تبادر أولاً إلى التعاون مع الجامعات عند تنفيذ المشاريع الحكومية ولا تأخذ حتى بالاستشارات المقدمة إليها من مؤسساتها التعليمية علماً بأن ذلك يوفر عليها عبئاً مالياً يذهب بمعظمه إلى الشركات الخاصة والأجنبية . لذلك نرى ضرورة وضع تشريعات مناسبة لتأمين التعاون بين إدارات الدولة والمؤسسات الجامعية ،

وتشجيع القطاع الصناعي لإنتاج سلع ومنتوجات مطورة داخلياً أو مصممة في المراكز البحثية الجامعية ، وهذا يسمح بدوره بتطوير التجهيزات والمختبرات البحثية ومعارف الأساتذة من جهة ، ويوفر خدمة للإنتاج الوطني من جهة أخرى . (فهمي ، ٢٠٠٤ م)
كما يمكن أن تبادر الجامعات إلى تصميم أو تطوير سلع وأجهزة معينة واختبارها وإثبات جدواها ، والتعاقد مع المؤسسات الإنتاجية لإنتاجها وتسويقها .

وبما أن العلاقة بين التعليم العالي وقطاع الأعمال هي علاقة عكسية وجدلية ، وتتمثل بضخ أعداد الخريجين إلى سوق العمل . هذه الأعداد قد تشكل قوة دافعة نحو التقدم والتطور عندما تستجيب لرغبات سوق العمل ، أو قد تشكل قوة عكسية لتأجيج الصراعات داخل المجتمعات عندما تتحول إلى قوة بطالة ضاغطة . (الأنصاري ، ٢٠١٠م)
لذا يجب التنسيق بين الجامعات وقطاع الأعمال ودراسة سوق العمل وتحديد احتياجاته من الاختصاصيين وإعدادهم . وهناك نظريتان متوازيتان تتحكمان بالعلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل ، الأولى تقول في أن التعليم العالي يتجه نحو نظام لحشد أعداد كبيرة من الطلاب بهدف رفع المستوى الثقافي والفكري للمجتمع مهما كانت قدرة سوق العمل على الاستيعاب ، والثانية تقول إن اعتماد الاقتصادات الحديثة على كثافة المعرفة سيدفع بالخريجين إلى العمل في وظائف متحركة واستنفاذ معارفهم واكتساب مهارات جديدة باعتبارهم " قوة عمل مفكرة ومنتجة " وسيكون لعالم العمل تأثير مباشر على أهداف التعليم والتدريب ، فلا يمكن لمجرد زيادة مضمون المنهاج الدراسي أو زيادة عبء العمل على الطلبة أن يشكل حلاً مجدياً . لذلك ينبغي تفصيل الموضوعات المرتبطة بعالم العمل وباحتياجات السوق والتكيف مع المستوى التكنولوجي والاقتصادي والعلمي للمجتمع . (صائغ ، ٢٠٠٣م)

كما ينبغي على التعليم العالي أن يراعي التغيرات التي تطرأ على الاتجاهات الرئيسية للسوق ، بغية تكييف المناهج الدراسية وتنظيم الدراسات وفقاً لتغير الظروف ، وذلك لضمان فرص عمل أكبر للخريجين ، والأهم من ذلك هو أن يساهم التعليم العالي في تكوين معالم مستقبل أسواق العمل الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها ، من خلال أداء مهامه التقليدية في البحث والتعليم والمساعدة على تحديد احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية ، وتحقيق التنمية البشرية المستديمة بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية والنقابية وأصحاب رأس المال . لذلك ينبغي .

- تقوية العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع لتلتمس كل منها احتياجات الأخرى ، وتشارك الأخيرة الأولى في التخطيط لتلبيتها في مجال القوى العاملة والمعلومات والبحوث على حد سواء .
- مشاركة قطاع الأعمال في عملية التدريب والتأهيل المهني ، عبر مشاركة أصحاب الخبرة والتجربة في التدريس في المجالات المهنية والتطبيقية .
- ربط البحوث العلمية والتطوير داخل الجامعات بقطاع الأعمال ومؤسساته الصناعية والإنتاجية ، ومساهمته في شراء وإنتاج وتسويق نواتج البحوث من سلع وابتكارات ، مما يساهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز فرص التنمية والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة .(زعبلاوي وآخرون ، ٢٠٠٩م)

الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات الأكاديمية والتطبيقية بالمملكة بموضوع التخطيط للتنسيق بين التعليم وجهات العمل، كما تناولتها الندوات والأبحاث التي اهتمت بتوظيف القوى العاملة الوطنية، وفيما يلي مراجعة لأهم هذه الدراسات والنتائج التي توصلت إليها:

دراسة (الحميدي وآخرون، ١٩٩٩م) أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، التي أظهرت أن نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة ٨٥% من الخريجين. وأن الخريجون من هذه التخصصات لم يعدوا كذلك لسوق العمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية في خريجي الجامعات. وأكدت الدراسة على إن التعليم العالي ينبغي أن يتسق مع متطلبات سوق العمل، والذي يحتاج إلى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية، والمهارات الإدارية والتنظيمية. ولذلك اوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها:

- ✓ تقليص بعض التخصصات النظرية في التعليم الجامعي، خاصة بعض التخصصات الاجتماعية والأدبية، والتي يعاني خريجوها من عدم وجود فرص عمل ملائمة سواء في القطاع العام أو الخاص.
- ✓ قصر الأقسام التي حاجة سوق العمل لها محدودة على المراكز الرئيسة للجامعات.
- ✓ تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها مباشرة بالميدان مع مؤسسات اقطاع الخاص.
- ✓ إشراك القطاع الخاص في التخطيط والمناهج الدراسية.

دراسة (حريري، ٢٠٠١م) التعليم الجامعي الأهلي ودوره في مد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة في المملكة العربية السعودية ركز الباحث على الأسباب التي أدت إلى التفكير في إيجاد هذا النوع من التعليم في المملكة، وتوصل إلى أن أبرزها يعود إلى عدم توافق مخرجات التعليم العالي الحكومي مع متطلبات سوق العمل، واستشهد بالخطة الخمسية السعودية السادسة التي أشارت إلى أن هناك ضعف توافق بين المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل. كما أن عزوف خريجي مؤسسات التعليم العالي الحكومي، من جهة، عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص، لتفاوت الأجور وعدم وجود الأمن الوظيفي، وعدم تحمس القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، من جهة أخرى، عن توظيفهم لعدم الثقة في كفاءتهم ومهاراتهم وسهولة الحصول على العمالة الأجنبية أدى إلى ضرورة فتح قنوات مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في برامج التعليم العالي. ناهيك عن الأسباب الأخرى من عدم استطاعة مؤسسات التعليم العالي الحكومي على استيعاب جميع المتقدمين للالتحاق برامجه، والبعد الاستثماري من قبل القطاع الخاص في هذا النوع من التعليم، الذي يعد تجربة حديثة كتعليم عالي أهلي في المملكة العربية السعودية. وأوصى الباحث في دراسته على ضرورة تحقيق التوازن بين مختلف التخصصات العلمية والأدبية، من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية التي يزيد الطلب عليها في سوق العمل، مثل التخصصات الطبية والطبية المساعدة، وفي مجال الهندسة وعلوم الحاسب الآلي.

دراسة (الزهراني، ١٤٢٣هـ) مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وهدفت الدراسة إلى التعرف على احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية التي تتطلب تأهيلاً عالياً. وتحديد مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي مع متطلبات سوق العمل.

ومن أبرز نتائج الدراسة:

- ✓ عدم وجود قواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات لتكون الموجه لسياسات القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة.
- ✓ عدم قدرة مناهج التعليم العالي على تحقيق مواءمة مهارات وقدرات وخبرات الخريجين لمتطلبات القطاع الخاص من العمالة والفنيين.

- ✓ أوصت الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي السعودي لم تبدي أي إشارات تدل على إدراكها لمتطلبات العولمة الاقتصادية والتحديات التعليمية الناتجة عنها.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية التي يشتد الطلب عليها تتركز في التخصصات الطبية والصحية، والتخصصات الهندسية، والتخصصات الفنية والتقنية، والتخصصات الصناعية، وتخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والخدمات المالية ولإدارية والتجارية والفندقة والسفر، وتخصصات الحاسب الآلي ونظم المعلومات.
- ✓ وأوصت الدراسة بأن تتولى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي مسؤولية تطوير قواعد بيانات إحصاءات التعليم العالي بشكل يسمح بتوفير بيانات مفصلة عن الطلبة وفقاً لتصنيف شامل وترميز دقيق لكل التخصصات الدقيقة الفرعية يربطها بمجالها الوظيفي المقابل في سوق العمل.
- ✓

دراسة العبد المنعم (٢٠٠٣م). دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

- ✓ تطوير رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالمهارة والعمل الإنتاجي والتقني
- ✓ يجب أن تصاغ سياسات التعليم بالمملكة لكي تبادر في تحريك الاقتصاد السعودي وذلك من منظور سوق العمل والإنتاجية وأن تحدد وفقاً للعرض وخطط اقتصادية واضحة الأهداف والمعالم.

دراسة صائغ (٢٠٠٣م). التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للعام ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠٢٠م). وهدفت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية للعام ٢٠٢٠م تتضمن أهم الاستراتيجيات والسياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية بوصف التعليم أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها في سد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة، وتوصل صائغ إلى أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلى وجه التحديد من القوى العاملة، ونادى إلى ضرورة وضع السياسات التي تلزم القطاع التعليمي بتكوين مخرجات ذات مواصفات سلوكية وعلمية ومهنية تتناسب مع احتاجات سوق العمل. وأكد الباحث في دراسته على:

- العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشترك مع مؤسسات التعليم العالي لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوى التوظيف لخريجي النظام التعليمي في القطاع الخاص. واتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى إيجاد الحلول العملية لهذه القضية مثل تطبيق أساليب "التعليم التعاوني"، والمشاركة في وضع الخطط والبرامج الدراسية والأكاديمية، وتبادل الخبرات والزيارات بين ميداني التعليم والعمل.
- تفعيل التعاون المشترك في مجال توطين التقنية بين القطاع الخاص وقطاع التعليم العالي، لا سيما في مجال دعم البحث التطبيقي.

الخاتمة:

الحمدالله رب العالمين الرحمن الرحيم ،، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد صلى الله علية وسلم ..

نجد انفسنا مختتمان لسطور هذه الورقة مستعرضان خلالها جوانب من شأنها تهم التخطيط لمستقبل وظيفي جيد قوامه مخرجات التعليم وأبناؤه .

لعل من هذه السطور ما يحتاج الى استزادة ومنها مايحتاج الى تعديل ومنها ما يحتاج الى إعادة نظر ودراسه ولكن هو في الأخير جهد المقل الذي حاول وأجتهد .

أشكر كل من شاركنا في إنجاز هذا العمل

ونسأل الله لنا ولكم كل خير إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يوسف محمد موسى العمري

المراجع :

- الأنصاري ، عيسى حسن(٢٠١٠م) من التعليم إلى العمل . ط٢. عمان : مطابع الفارس للنشر والتوزيع
- زعبلاوي وآخرون (٢٠٠٩م) . إستراتيجيات التعليم العالي في الأردن . ط٢ . عمان : مطابع الفارس للنشر والتوزيع
- الداود، إبراهيم داود (٢٠٠٧م). في كتاب النظام الإداري والتعليمي في المملكة العربية السعودية. العتيبي، منير مطني وآخرون، تحت الطباعة. الرياض: الجامعة العربية المفتوحة.
- بوبطانة، عبدالله (٢٠٠١م). تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال. الرياض: مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الحميدي، عبدالرحمن سعد وآخرون (١٩٩٩م). أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- الزهراني، سعد عبدالله (١٤٢٣هـ). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.
- صائغ، عبدالرحمن أحمد (٢٠٠٣م). التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للعام ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠٢٠م). دراسة مقدمة للقاء السنوي الحادي عشر للجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية المنعقد في جامعة الملك سعود في الفترة ٢٧-١٤٢٤/٢/٢٨هـ الموافق ٢٩-٢٠٠٣/٤/٣٠م، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العبدالمنعم، عبدالمنعم إبراهيم (٢٠٠٣م). دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود.
- فرجاني، نادر (٢٠٠٥م). التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. في كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نصر الله ، علي(٢٠٠٠م) . آلية المشاركة والتعاون بين مؤسسات التعليم المهني والتقني ومؤسسات التوظيف والتشغيل في القطاعين العام والخاص ، الإتحاد العربي للتعليم التقني ، بغداد : الفرات للنشر والتوزيع
- وزارة التعليم العالي (٢٠١١م). التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- حريري،هاشم بكر (٢٠٠١م) التعليم الجامعي الأهلي ودوره في مد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة في المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي الأهلي، المنعقدة في رحاب جامعة الملك سعود خلال الفترة من ١٨-١٤٢١/١١/١٩هـ الموافق ١٢-٢٠٠١/٢/١٣م. الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود.

- منظمة العمل العربية (٢٠٠٠م) المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل . و رقة عمل مقدمه الى ندوة البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة. ا لرياض : النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود
- حافظ،محمدعلي (١٩٦٥ م) التخطيط للتربية والتعليم ، مصر ، الدار القومية للدار والنشر